لكل قارئ كتابه
EVERY READER HIS BOOk

عبارة تبدو مألوفة عند كثير من القراء والمثقفين، غير أنها تعد- في حقيقة الأمر- أحد قوانين المكتبات الخمسة التي وضعها العالم الهندي الشهير رانجاناثان Ranganathan، وهو من رموز علوم المكتبات والمعلومات الذين عرفوا خلال بدايات القرن الميلادي المنصرم. انطلاقا من هذا الأساس الهام في خدمات المعلومات تتخذ هذه الزاوية عنوانها، ولكن بشيء من التعديل تمليه طبيعة ومعطيات العصر الذي نعيشه، والذي يحلوا لكثيرين وسمه بعصر المعلومات والمعلوماتية. ومن دون تقليل لشان المكانة التي احتلها الكتاب - ولا يزال- في القديم والحديث؛ فان أوعية المعلومات تنوعت وتعددت بشكل مطرد ومذهل في هذا العصر، ولم يعد الكتاب مصدر المعلومة ومعينها الوحيد. ولأن كلمة مصادر المعلومات أكثر دقة للتعبير عن أوعية المعلومات وموادها، رأينا أن نستخدمها عنوانا لهذه الزاوية لتعطينا مزيدا من الحرية للحديث عن أي مادة تحمل لنا معلومات جيدة ومفيدة.

ومن حقوق القراء على أمناء المكتبات وأخصائيي المعلومات أن يتعرفوا أولا على احتياجاتهم المعلوماتية كمستفيدين، ثم أن يتبع ذلك السعي الحثيث لتلبية تلك الاحتياجات. ناهيك أن هذا السعي الحثيث يدخل في باب أداء الأمانة، لا سيما أمانة المعرفة، وهي التي لها ما لها من المكانة والأهمية في ديننا الذي هو نبراس حياتنا.

وتسعى هذه الزاوية إلى الإسهام بما يمكن تسميته للهِ بخدمات المعلومات الجزئية للهِ؛ حيث سيتم انتقاء بعض ما يُعتقد بأهميته وفائدته من أوعية المعلومات لكي يعرض ويقدم بشيء من التعريف والنقد التحليلي خدمة للقراء في عصر المعلوماتية. وتوسع الزاوية دائرة التعريف لتشمل جميع أشكال أوعية المعلومات لتشمل الكتب المطبوعة والالكترونية، والدوريات المطبوعة و الالكترونية، وقواعد المعلومات الآلية، ومواقع المعلومات على الانترنت، والمواد المسموعة، والمواد المرئية وغيرها من المصادر.

د. سعيد بن سعد العسيري
قسم المكتبات والمعلومات- جامعة الملك سعود

من مصادر المعلومات، الدوريات العلمية:

(دراسة حديثة عن الدوريات العلمية للجامعات السعودية)

تعد الدوريات العلمية من أهم مصادر المعلومات للباحثين والدارسين ولكل متابع للتطورات العلمية في شتى الميادين. وتبرز الأهمية الكبيرة للدوريات بكونها أوعية معلومات قادرة على حمل أحدث المعلومات ولأنها من أفضل منافذ بث الأفكار وتبادل الخبرات ونشر المعلومات الحديثة، كما أن الدوريات العلمية على وجه التحديد تمد متابعيها بتطورات العلم أولاً بأول متفوقة بذلك وبدرجة الجدة على نظيراتها من الكتب (قاسم، 1979).

دعوة للمشاركة:

نأمل أن تكون هذه الزاوية مفيدة لكل القراء وأن تنهج منهج (منكم وإليكم)، وعليه فالمأمول أن نتلقى الاقتراحات لعرض مواد وأوعية المعلومات المتنوعة التقليدية والحديثة شريطة أن تكون متميزة بالجودة وبما يضيف الفائدة للجميع، وأن ترسل نسخة من المادة للتقييم.

ويمكن التواصل عبر المعلوماتية أو مباشرة بأي من الطرق التالية: د. سعيد بن سعد العسيري ص. ب. 2456 الرياض 11451 أو البريد الإلكتروني: Saeedaseery@hotmail.com

وعلى مستوى المملكة العربية السعودية كان بداية صدور المجلات العلمية قد ارتبط بإنشاء الجامعات، حيث أصدرت جامعة الملك سعود وهي أقدم الجامعات في المملكة أول مجلة أكاديمية علمية في عام 1377هـ وكان عنوانها مجلة الجامعة (عباس، 1411هـ).

وفي هذا العدد نعرض لدراسة حديثة صدرت مؤخراً عن مركز البحوث بكلية الآداب بجامعة الملك سعود بعنوان للّه الدوريات العلمية للجامعات السعودية: دراسة تقويمية لدرجة التزامها بالمواصفات القياسية الصادرة عن المنظمة الدولية للتقييس للّه والدراسة للدكتور هاشم فرحات الأستاذ المشارك بقسم علوم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب بالجامعة.

وقد هدفت هذه الدراسة الببليومترية (القياسية) إلى التعرف على مدى استجابة الدوريات العلمية للجامعات السعودية للمواصفات القياسية المتصلة بعرض الدوريات العلمية وإخراجها، وبالتحديد المواصفات القياسية الصادرة عن المنظمة الدولية للتقييس (ISO) . وقد أظهرت الدراسة أن درجة استجابة الدوريات لتلك المعايير كانت جيدة بشكل عام، وتقدر بحوالي 64%. وقد تراوحت درجة الاستجابة ما بين الاستجابة المطلقة لبعض المعايير، وعدم الإستجابة للبعض الآخر. كما تفاوتت درجة الاستجابة تفاوتاً طفيفاً بين الجامعات، وبالتالي بين الدوريات . وبشكل عام ارتفع معدل استجابة الدوريات للمعايير المتصلة بالملامح الشكلية للدوريات ارتفاعاً طفيفاً عن معدل الاستجابة للمعايير المتصلة بعرض المقالات التي تنشر بالدوريات، كما ارتفع معدل استجابة الدوريات المتخصصة في العلوم البحتة والتطبيقية ارتفاعاً طفيفاً عن معدل استجابة دوريات العلوم الاجتماعية والإنسانيات.

صدرت هذه الدراسة المحكمة في العام الجامعي 1425/1426هـ عن مركز البحوث بكلية الآداب برقم 101 في تسلسل الدراسات العلمية المحكمة الصادرة عن المركز. وقد توزعت أجزاء الدراسة على اثنتين وثمانين صفحة من القطع المتوسط. وقد اتبع الباحث خطوات المنهج العلمي الوصفي التحليلي، واشتملت الدراسة على عدد من الجداول وملحقين هامين عن :

- المواصفات القياسية الصادرة عن المنظمة الدولية للتقييس، وتتصل اتصالاً مباشراً بالدوريات.
- المواصفات القياسية الصادرة عن المنظمة الدولية للتقييس، وتعالج قضايا مشتركة بين الدوريات ومصادر المعلومات الأخرى.

وقد بين الباحث بأن أهمية الدراسة تنبع من: (أهمية القضية التي تعنى بها، وهي قضية مزدوجة على أية حال؛ حيث تهتم في جانبها الأول بالدوريات العلمية كأحد أهم مصادر المعلومات، وكأهم وعاء شكلي تتبناه الجامعات لنشره في سياق ما يعرف ببرامج النشر الجامعي أو الأكاديمي. وتهتم في جانبها الثاني بقضية المعايير الموحدة ذاتها، وضرورة الالتزام بالقواعد التي تتضمنها، والثمرات التي تجنى من وراء ذلك، والذي يعد في حد ذاته تحقيقا للمبدأ الثالث من المبادئ والأهداف الأساسية للتقييس بشكل عام، والتي أشارت إليه المنظمة في كتابها التعريفي، بالقول (أن نشر المعايير فقط يعد عملا محدود القيمة ما لم يتم تنفيذها أو تطبيقها، فعملية إعداد المعايير دون الالتزام بتطبيقها يفقدها قيمتها تماماً).

ومع أهمية الدراسة (للمعلوماتيين) إلا انه كذلك لا يستغني عن الإطلاع عليها كل من له علاقة بالبحث العلمي والنشر وقضاياه، ولعل من أهم ما نقف عنده في نهاية هذا العرض أن نورد بعضا من أهم توصيات الدراسة. فقد ختم الباحث دراسته بتضمين إحدى عشرة توصية يرى الباحث أنها يمكن أن تساعد على تحسين الوضع الحالي لدوريات الجامعات السعودية وعرضها ونشرها. ويمكن تحديد هذه التوصيات والاقتراحات في النقاط التالية :

1 ـ دعوة الجهات المسؤولة عن إصدار دوريات الجامعات ونشرها إلى الالتزام بالمواصفات القياسية الدولية التي أظهرت الدراسة أنها لم تطبق تماماً، أو لم يؤخذ بما جاء فيها من معايير أو قواعد أو إرشادات، أو كانت درجة الاستجابة لها ضعيفة ، ويسترشد في تحديد أولويات البدء في تلك المعايير بما انتهت إليه الدراسة عند ترتيبها لعناصر البيانات حسب درجة الاستجابة للمعايير المتصلة بها؛ أي أن يتم البدء بتطبيق المعايير التي لم تطبق نهائياً، ثم بالمعايير التي كانت الاستجابة لها ضعيفة جداً، ثم بالمعايير التي كانت درجة الاستجابة لها ضعيفة وهكذا.

2 ـ دعوة الجهات المسؤولة بالجامعات التي حققت دورياتها معدلات ضعيفة في الالتزام بالمواصفات الدولية، إلى محاولة الالتزام بتلك المواصفات وتطبيقها لما في ذلك من أهمية لدورياتها، وأن تبني قراراتها للالتزام بتلك المواصفات عن قناعة منها وإدراك فعلي لجدوى تلك المواصفات، وليس محاكاة للجامعات الأخرى، وهذا لا يمنع من الإفادة في هذا الصدد من خبرات الجامعات التي حققت معدلات استجابة جيدة لتلك المواصفات.

3 ـ دعوة الجهات المسؤولة عن إصدار دوريات الجامعات ونشرها إلى عقد دورات وبرامج تدريبية مستمرة لربط

العاملين بها بأحدث المستجدات والتقنيات في هذه المجالات.

4 ـ دعوة جهات إصدار الدوريات بالجامعات إلى إعداد كشافات موضوعية تحليلية منتظمة لدورياتها، على ألا يقتصر في إعداد هذه الكشافات على البيانات الببليوجرافية، بل تزود بالمستخلصات الإعلامية الكافية، وأن يؤخذ في ذلك بالمواصفات الدولية المتخصصة في هذا الشأن، وبخبرات المتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات؛ ذلك كله بهدف التعريف بمحتويات تلك الدوريات والإفادة منها من ناحية ، وفتح آفاق جديدة للبحث العلمي بدلاً من تكرار الجهود العلمية أو اجترارها من ناحية ثانية ، وأن تكون هذه الكشافات بمنزلة مرحلة تمهيدية لإنشاء قواعد بيانات آلية شاملة للإنتاج الفكري الوطني بمستوياته المختلفة واتجاهاته الموضوعية المتعددة ، دعماً لخطط التنمية الشاملة التي ترعاها الدولة من ناحية ثالثة .

5 ـ دعوة جهات نشر الدوريات بالجامعات ـ وتحديداً جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز ـ التي لا تزال مستمرة في تطبيق المعايير المتصلة بعنصر الشارة الببليوجرافية Bibliographic strip على دورياتها، والذي يثمر عن كتابة مجموعة من البيانات في رأس صفحة غلاف الدورية وبعض الأمكنة الأخرى ، إلى إلغاء تلك البيانات ؛ حيث ألغيت المواصفة القياسية الخاصة بهذا الجانب (ISO R/30) من قبل المنظمة الدولية للتقييس (ISO) منذ عام 1992.

6 ـ إعادة النظر في بعض النقاط التي جاءت في المواصفات الدولية، والتي أقرت كمواصفات عربية، ولكنها لا تتناسب وهويتنا العربية، وعقيدتنا الإسلامية من ناحية، ولا مع طبيعة الدوريات العربية من ناحية أخرى كذلك. ومن أهم النقاط التي ينبغي إعادة النظر فيها مسألة استخدام الأرقام العربية Arabic numerals، فقد تواتر إصرار المواصفات الدولية على استخدام تلك الأرقام في أكثر من موضع ، وهم يقصدون بذلك الأرقام العربية في شكلها الأوربي (1, 2, 3)، وليس الأرقام العربية الأصل والشكل (١، ٢، ٣)، والتي تعرف للأسف الشديد عند كثير من أبناء هذه الأمة بالأرقام الهندية. ثم إعادة النظر كذلك في مسألة كتابة تاريخ النشر بالتقويم الميلادي، وتجاهل كتابة التاريخ الهجري. فقرارنا يجب أن يكون واضحاً في هذا الصدد، وأن يكون التقويم الهجري هو الأساس، وإذا رأينا أن يكتب التاريخ الميلادي فليكن ذلك على سبيل الاستحسان.

7 ـ يدعو الباحث إلى استصدار مواصفة عربية موحدة وشاملة للدوريات، بحيث يعتمد في بنائها على المواصفات الدولية، ويراعى فيها استدراك جميع الجوانب التي تحتاج إلى إعادة نظر، بحيث تكون هذه المواصفة دستوراً تعمل بموجبة جميع الجهات المضطلعة بمهام إصدار الدوريات ونشرها.

8 ـ الدعوة إلى التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية بنشر الدوريات في جامعات المملكة، وذلك من خلال قنوات اتصال مباشرة بين تلك الجهات، حتى يمكن توحيد المعايير المتبعة في نشر دورياتها، طبقاً للمواصفة العربية المنشودة .

9 ـ الدعوة إلى إنشاء جمعية علمية لمحرري الدوريات وناشريها، على أن تعقد هذه الجمعية لقاءات دورية لمناقشة قضايا النشر العلمي، وأن تضطلع هذه الجمعية بمهمات كثيرة منها:

- التنسيق بين الجهات المعنية بالنشر العلمي، وفتح قنوات اتصال وتعاون مثمر بينها.
- متابعة ما يصدر من معايير ومواصفات قياسية خاصة بالنشر العلمي بشكل عام والدوريات بشكل خاص ، على المستوى الدولي والإقليمي .
- أن تكون هذه الجمعية كحلقة وصل بين المنظمة الدولية للتقييس من ناحية ، وجهات إصدار الدوريات العلمية ونشرها من ناحية ثانية .
- إصدار الموجزات الإرشادية المتصلة ببعض الجوانب المهمة في مجال الدوريات العلمية، وبخاصة الجوانب الفنية لطرائق كتابة المستخلصات وطرائق إعداد الكشافات. . .إلخ.
- تنظيم دورات تدريبية في طرائق التحرير العلمي، وفي أساليب الكتابة العلمية للمبتدئين من الباحثين.
- تقديم الاستشارات الفنية والعلمية للجهات التي تسعى إلى إصدار دوريات جديدة .

10 ـ حث الدوريات العلمية على صياغة قواعدها وسياساتها للنشر بشكل كاف وواضح ودقيق، وبالقدر الذي يكفل توجيه المؤلفين وإرشادهم إلى اتباع الأساليب العلمية الصحيحة عند تقديم أصول مقالاتهم للنشر وفقاً لسياسة المجلة التي يرغبون في النشر فيها، ثم يأتي دور محرري الدوريات، وتعزيز صلاحياتهم في قبول الأعمال التي توافق سياسات النشر، ورفض ما دون ذلك. ومن أهم النقاط التي يجب على الدوريات توضيحها في قواعدها للنشر: أساليب توثيق الإنتاج الفكري المطبوع، وأساليب توثيق الإنتاج الفكري المأخوذ عن طريق شبكة الإنترنت باعتبارها مصدراً حديثاً للمعلومات، وقد لاحظ الباحث أن جميع دوريات الجامعات السعودية لم تشر حتى الآن إلى أساليب توثيق هذا الإنتاج، ولم تحدد بعد القواعد التي ينبغي للباحثين اتباعها في هذا الصدد .

11 ـ أخيراً، دعوة الباحثين إلى إجراء دراسات أخرى مشابهة لقياس مدى التزام الدوريات الأخرى الصادرة عن غير الجامعات ـ كالجمعيات العلمية، ومراكز البحوث وغيرها ـ بالمواصفات الدولية حتى تتضح الصورة عن واقع هذه الدوريات .